

مسابقة في مادة الاقتصاد
الاسم:
الرقم:
المدة: ثلاث ساعات

المجموعة الإلزامية: استعمال مفاهيم وتقنيات اقتصادية (٨ علامات)

(علامتان)

١- استبدل في الجدول الآتي الأحرف بالعبارات المناسبة:

المشكلة	سياسة ملائمة للمعالجة	إجراء مناسب ضمن هذه السياسة
حدوث تضخم مالي بسبب زيادة الرواتب والأجور	أ-	ب-
ارتفاع درجة تركز المداخل	ج-	د-
انخفاض مستوى كفاءة اليد العاملة	هـ-	و-
ارتفاع معدل الأمية وانخفاض العمر المتوقع عند الولادة.	ز-	ح-

٢- قرّرت إدارة الموارد البشرية في إحدى الشركات تقديم وجبات غذائية يومية لعمال قسم الصيانة الذين يؤمنون ساعات عمل إضافية.

(٢٥، ٠ علامة)

(٥، ٠ علامة)

(٢٥، ٠ علامة)

(٥، ٠ علامة)

(٥، ٠ علامة)

- ١، ٢ - حدّد طبيعة هذا القرار.
٢، ٢ - استنتج نوع التحفيز الذي اعتمده هذه الشركة.
٣، ٢ - سم الحاجة التي تمّ إشباعها وفقاً لهرم الحاجات عند ماسلو.
٣- اعتمدت إحدى الدول نظاماً اقتصادياً يهدف إلى إزالة الطبقات الاجتماعية وتحقيق المساواة بين الناس على كافة الصعد.
١، ٣ - سم النظام الاقتصادي المعتمد في هذه الدولة.
٢، ٣ - حدّد المبدأ الذي يحقق الهدف المرجو.
٤- يرغب أحد المستثمرين الاستثمار في إنتاج طاولات. وقد أظهرت البيانات المتاحة لدراسة الجدوى الاقتصادية ما يلي:
- قيمة المبيعات = ١٤٠٠٠٠٠٠ ون.
- الطاقة الإنتاجية القصوى = ٢٠٠٠٠ طاولات.
- الكلفة المتغيرة للطاولات الواحدة = ٥٠٠ ون.
١، ٤ - احتسب عتبة الربحية لهذا المشروع.
٢، ٤ - حدّد وضع المنشأة في حال أنتجت وباعت ٤٠% من الطاقة القصوى للإنتاج. معللاً إجابتك.

(علامة واحدة)

(٥، ٠ علامة)

- ٥- تمثّل الكلفة الكلية لشركة معينة المعادلة الآتية: ك = ٠,٤ ن + ٢٥٠ + ١٠٠ ن
وأن سعر السوق يتمثّل بالمعادلة الآتية: س = ٢٠ ن + ٥٨
١، ٥ - احتسب كلّ من الكلفة الثابتة الوسطية والكلفة المتغيرة الوسطية والكلفة الحدية عند كمية إنتاج ن = ٨ وحدات.
٢، ٥ - احتسب الكمية التي تحقّق للمنشأة أقصى ربح ممكن.
٦- إذا انطلقنا من اقتصاد منعزل عن الخارج وحيث لا تتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية. يرتبط الاستهلاك الإجمالي للأسر بالدخل بحسب الدالة الآتية:
إس = ٢٥ + ٠,٧ د

(علامة واحدة)

(٥، ٠ علامة)

- ويرتبط استثمار المنشأة الاقتصادية بمعدل الفائدة بحسب الدالة الآتية: ث = ٢٥ - ف + ٦ (علماً أن قيمة الاستثمار وقيمة الدخل هي بالوحدات النقدية)
١، ٦ - احتسب قيمة الاستثمار إذا كان معدل الفائدة ٤%.
٢، ٦ - حدّد قيمة الدخل انطلاقاً من التوازن بين الاستثمار والادّخار.

(٥، ٠ علامة)

(٥، ٠ علامة)

اختر واحدة من المجموعتين التاليتين :

المجموعة الاختيارية الأولى: تحليل مستندات اقتصادية (١٢ علامة)

مستند رقم (١):

إنّ العوامل المعيقة للاستثمار في لبنان تدور حول محاور متعدّدة، أهمّها:

١. عدم الاستقرار السياسي والأمني على مختلف الأصعدة.
٢. تراجع كبير في الانتاجية في المؤسسات والإدارات العامة، وخاصة المتعلقة بإدارة بعض النشاطات الاقتصادية رغم الأعباء المالية الهائلة.
٣. انخفضت قدرة الخزينة على تمويل الاستثمارات في البنى التحتية والتي يتولاها القطاع العام، وفي مواجهة ضعف البنى التحتية يضطرّ اللبنانيون إلى تأمين هذه الحاجات من استثماراتهم الخاصة.
٤. تراجع النمو الاقتصادي في لبنان بشكل مقلق في السنوات الأربع الاخيرة، وبات اليوم نسبته تتراوح بين ١% و ٢% بعد أن وصل إلى حوالي ١٠% في السنوات السابقة.

المصدر: نهوض لبنان نحو دولة الإنماء-٢٠١٦

مستند رقم (٢):

نشر البنك الدولي مؤخراً دراسة أعدتها «مجموعة البنك الدولي»، في إطار اتفاقية الشراكة الموقعة مع الحكومة اللبنانية، تحدّثت عن واقع سوق العمل في لبنان، وعدم قدرته على استيعاب الأعداد المتزايدة من طلبات التوظيف، الأمر الذي يرفع من نسب البطالة ويضاعف من جيش العاطلين عن العمل. إنّ واقع أرباب العمل في لبنان، الذين يعانون من ارتفاع كلفة الإنتاج، أسهم في زيادة نسبة البطالة بين اللبنانيين ودفع الكثير من الخريجين منهم إلى البحث عن فرص عمل خارج لبنان.

(...) ويظهر ذلك أن أزمة سوق العمل المجسدة بتراجع فرص العمل كامنة أسبابها في الأزمة التي تعاني منها قطاعات الإنتاج، وهذه الأسباب تعود حسب الخبراء الاقتصاديين إلى العوامل الآتية:

العامل الأول: غياب سياسة حكومية توفّر الدعم للإنتاج الوطني لناحية تأمين الحماية من المنافسة الخارجية.

العامل الثاني: انتهاج الحكومات اللبنانية المتعاقبة، سياسات رأسمالية ريعية بعيدة عن دعم قطاعات الاقتصاد الحقيقي المُنتج، وذلك بالعمل على توفير الظروف المناسبة لأصحاب الأموال من اللبنانيين وغير اللبنانيين للاستثمار في قطاعات الاقتصاد الريعي غير المنتج.

العامل الثالث: ارتفاع أكلاف الخدمات العامة بسبب الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي لفترات طويلة، وكذلك المياه.

المصدر: لبنان وخطر استحقاق البطالة ١٧ ايلول ٢٠١٦

مستند رقم (٣):

تعاني المالية العامة من عجز مُزمن وعميق يهدّد الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي خصوصاً أنّه تفاقم في السنوات الأخيرة ليصل الى نسبة ٥,٩% من الناتج المحلي في العام ٢٠١٣ نتيجة الإنفاق العشوائي وتباطؤ المداخيل، ثم وصل العجز في العام ٢٠١٤ الى ٦,٢% وحوالي ٨,٥٦% في العام ٢٠١٥. (...). إن السياسة الضريبية ضعيفة الفعالية واقتصر هدفها في البحث عن مصادر لزيادة إيراداتها دون الالتفات إلى انعكاسات سياستها اقتصادياً واجتماعياً.

المصدر: نهوض لبنان نحو دولة الإنماء- ٢٠١٦

بالعودة الى المستندات الواردة أعلاه، أجب عن الاسئلة التالية:

- ١- بالعودة الى المستند رقم (١):
 - ١,١ - استخرج المشكلة التي تعاني منها المؤسسات والإدارات العامة في لبنان.
 - ٢,١ - حدّد نوع البطالة الذي يمكن أن يؤدي إلى هذه المشكلة.
 - ٢- حدّد المرحلة من الدورة الاقتصادية التي يشير إليها المستند رقم (١). علّل إجابتك بدلالة من المستند. (علامة واحدة)
- ٣- بالعودة الى المستند رقم (٢):
 - ١,٣ - استخرج المشكلة الاقتصادية التي يعاني منها أرباب العمل في لبنان.
 - ٢,٣ - استنتج نوع البطالة الواردة في هذا المستند، معللاً إجابتك بدلالة.
 - ٢,٣ - اشرح الرابط بين المشكلة المستخرجة ونوع البطالة.
 - ٤- استنتج انعكاساً ديموغرافياً للبطالة، وحدّد نتيجة اقتصادية سلبية له.
 - ٥- حدّد وسيلة يمكن للمولة أن تعتمد عليها لحماية الإنتاج الوطني من المنافسة الخارجية، وبيّن تأثيرها على التبادل التجاري مع الخارج.
 - ٦- ورد في المستند رقم (١): " انخفضت قدرة الخزينة على تمويل الاستثمارات في البنى التحتية ".
 - ١,٦ - استخرج من المستند رقم (٣) سببين أدّى الى هذا الواقع.
 - ٢,٦ - أربط بين انخفاض قدرة الخزينة على تمويل الاستثمارات في البنى التحتية والمرحلة من الدورة الاقتصادية التي يشير إليها المستند رقم (١).
 - ٧- بالعودة إلى المستندات أعلاه، أكتب نصّاً تقترح فيه:
 - سياسة ملائمة لمعالجة المشكلتين الاقتصادية والاجتماعية معاً، ووسيلتين ضمنها، رابطاً بين الوصيلتين ومعالجة كلّ من المشكلتين.
 - سياسة بنوية ملائمة لمعالجة مشكلة الإدارات العامة ومشكلة العجز المالي معاً، ووسيلتين ضمنها، رابطاً بين (٤ علامات) هاتين الوصيلتين ومعالجة كلّ من المشكلتين.

المجموعة الاختيارية الثانية: معالجة موضوع اقتصادي (١٢ علامة)

مستند رقم (١):

صرّح مسؤول في وزارة الزراعة أنّ كلفة الإنتاج الزراعي في لبنان عالية جداً، خصوصاً إذا ما قورنت بكلفة الإنتاج في سوريا ومصر. فأسعار الطاقة غير مدعومة، «عكس دول الجوار»، ونسبة المكنتنة متدنية جداً، وحالة البنى التحتية متردية، «ولا استثمارات طويلة الأمد في أنظمة الري والطرق الزراعية والسود، ولا أسواق جملة حقيقية»، وترفع الاحتكارات كلفة مدخلات الإنتاج كافة.

في تسويق الإنتاج الزراعي مشكلة أساسية أيضاً، فمعظم الأرباح تذهب إلى التجار، وللمزارع الحصّة الأصغر من سعر السلعة الزراعية النهائي، إذ تبلغ حصته حوالي ٢٠% والباقي «للسماسة».

ويؤكّد المسؤول أنّ «المستثمرين لا يتقنون بالزراعة، ويذهبون إلى الربح العالي السريع»، مشيراً إلى أنّ «حصّة القطاع الزراعي من التسليفات المصرفية حوالي ٠,٦%، وحصته من الاستثمارات الخارجية المباشرة حوالي ٠,٤٨%».

المصدر: مجتمع واقتصاد العدد ٢٢٢٤ الاثنين ١٦ شباط ٢٠١٤

مستند رقم (٢):

إنّ الصناعة تعاني من مشاكل عديدة، منها:

- ارتفاع الكلفة: أسعار العقارات التي تنشأ عليها المصانع مرتفعة، وأسعار الطاقة المستعملة في الإنتاج (المازوت أو الغاز أو الفيول) مرتفعة أيضاً، وكلفة العمالة مرتفعة. هناك أيضاً كلفة البيروقراطية وأسعار المواد الأولية التي في غالبيتها تستورد من الخارج.
- الاتفاقيات التجارية مع الخارج: على مرّ السنوات، وقّع لبنان اتفاقيات تجارية مع الدول العربية ومع الاتحاد الأوروبي ... إنّ لبنان «لم ينل من هذه الاتفاقيات إلا نقصاً في الصادرات وزيادة في الواردات».

المصدر: مجتمع واقتصاد العدد ٢٦٠٥ الاربعاء ٣ حزيران ٢٠١٥

بالاعتماد على معلوماتك المكتسبة وعلى ما ورد في المستندين أعلاه، أكتب موضوعاً تناقش فيه:

خمس مشاكل يعاني منها القطاع الزراعي ومشكلتين يعاني منها القطاع الصناعي في لبنان، محدداً نتيجة اقتصادية لكل مشكلة، وإجراء ملائماً لتخطي كلّ منها، شارحاً نتائج تطبيق كلّ هذه الاجراءات مجتمعة على القطاعين الزراعي والصناعي.

